برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/6/4

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
4 December 2025
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السادس

روما، 16–19 فبراير/شباط 2026

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

التخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض: تحديث بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأهداف الوطنية، والإبلاغ الوطني

تحديث بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأهداف الوطنية، والإبلاغ الوطني

مذكرة من الأمانة

أولاً– مقدّمة

1– أنشأ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بموجب مقرره 6/15، آليات للتخطيط والرصد والإبلاغ والاستعراض وقدّم إرشادات إضافية بشأن ذلك في مقرره 32/16، بما في ذلك نموذج للتقريرين الوطنيين السابع والثامن وإجراءات تنفيذ الاستعراض العالمي للتقدّم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

2– وقرر مؤتمر الأطراف، في الفقرة 15 من مقرره 6/15، أن ينظر في اجتماعه السادس عشر وفي كل اجتماع من الاجتماعات اللاحقة في إجراء تحليل عالمي للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية المقدّمة عملاً بالفقرتين 6 و7 من المقرر نفسه، لتقييم المساهمة في الإطار. وتقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن المعلومات المقدّمة من خلال أداة الإبلاغ الإلكترونية (الفرع الثاني) وموجز التحليل (الفرع الثالث). وسيتاح في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/5 التحليل الكامل، المدرج أيضاً في المقرر 32/16 ، بوصفه مصدراً من مصادر المعلومات للتقرير العالمي عن التقدّم الجماعي المحرز في تنفيذ الإطار. وأخيراً، يرد في الفرع الرابع مشروع توصية لتنظر فيه الهيئة الفرعية.

ثانياً– لمحة عامة عن تقديم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأهداف الوطنية، والتقارير الوطنية، والتزامات الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية من خلال أداة الإبلاغ الإلكترونية

3– طُلب إلى الأطراف، في المقرر 6/15، أن تقدّم استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المنقحة والمحدثة للتنوع البيولوجي وأهدافها الوطنية، وفقاً للإرشادات الواردة في المرفق الأول للمقرر نفسه، بحلول الاجتماع السادس عشر لمؤتمر

* CBD/SBI/6/1.

الأطراف، في حين طُلب إلى الأطراف التي ليست في وضع يمكنها من ذلك أن تقدّم أهدافها الوطنية في صورة تقرير مستقل بحلول نفس الموعد النهائي. وطُلب إلى الأطراف أيضاً أن تقدّم تقاريرها الوطنية السابعة بحلول 28 فبراير/شباط 2026. وأعاد مؤتمر الأطراف، في المقرر 32/16، تأكيد الموعد النهائي وأقر نموذجاً للتقريرين الوطنيين السابع والثامن استناداً إلى الأهداف الوطنية المقدّمة.[1]

4- ودعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 26 من مقرره 6/15، الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية[2] إلى أن تضع، على أساس طوعي، الالتزامات التي تساهم في تحقيق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والإطار وتتقاسمها. واعتُمدت عناصر الإبلاغ الرئيسية المتعلقة بالتزامات الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية في المرفق الثاني للمقرر 32/16.

5- وحتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025، كانت حالة تقديم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية والتقارير الوطنية على النحو التالي:

(أ) قدّم ما مجموعه 58 طرفاً استراتيجية وخطة عمل وطنية منقحة أو محدثة للتنوع البيولوجي منذ الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، على النحو التالي: 11 دولة أفريقية، و17 دولة lk آسيا والمحيط الهادئ، و3 دول من أوروبا الشرقية، و8 دول من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و19 دولة من أوروبا الغربية ودول أخرى. واعتمد 51 طرفاً إضافياً قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي تظل سارية المفعول حتى عام 2030 لـ 31 طرف منها، مما يرفع إجمالي عدد الأطراف التي لديها استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي يجري العمل بها حالياً إلى 109؛

(ب) قدّم ما مجموعه 142 طرفاً 382 3 هدفاً وطنياً، على النحو التالي: 49 دولة أفريقية، و40 دولة من آسيا والمحيط الهادئ، و10 دول من أوروبا الشرقية، و20 دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و23 دولة من أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي المتوسط، قدّم كل طرف 24 هدفاً وطنياً وتناول 21 هدفاً من أصل 23 هدفاً من أهداف الإطار. وحدّد ما مجموعه 91 طرفاً أهدافاً وطنية تتناول جميع أهداف الإطار البالغ عددها 23 هدفاً. ومن بين الأطراف الـ 109 المشمولة حالياً باستراتيجية وخطة عمل وطنية صالحة للتنوع البيولوجي، قدّم 93 طرفاً أهدافاً وطنية؛

(ج) لم تقدّم أي أطراف تقارير وطنية. ومع ذلك، أفادت العديد من الأطراف، خلال سلسلة من الحوارات الإقليمية التي جرت بشأن الرصد والإبلاغ الوطني، بأنها تخطط لتقديم تقاريرها الوطنية قبل الموعد النهائي أو بحلوله. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الأطراف بالفعل في إدخال المعلومات المتعلقة بتقريرها الوطني في أداة الإبلاغ الإلكترونية؛

[1] تُحدّث قائمة الأطراف التي قدمت استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي وأهداف وطنية مع كل مساهمة جديدة على الموقع https://ort.cbd.int/. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة في المساهمات المتعلقة بالأهداف الوطنية تملأ مسبقاً بصورة تلقائية العديد من الحقول في نموذج الإبلاغ الوطني.

[2] الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والنساء، والشباب، ومنظمات البحوث، ودوائر الأعمال والمال، وممثلو القطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو المعتمدة عليه.

(د) لم ترد أي مساهمات عن التزامات من جهات فاعلة أخرى غير الحكومات الوطنية. وأُطلقت وظيفة تقديم هذه الالتزامات من خلال أداة الإبلاغ الإلكترونية في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2025، من خلال الإخطار رقم 2025-132.

ثالثاً- موجز التحليل العالمي للمعلومات الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأهداف الوطنية، لتقييم المساهمة في الإطار

6- يتضمن هذا الفرع موجزاً للتحليل العالمي للمعلومات[3] الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية التي قدّمها 51 و130 طرفاً، على التوالي، من خلال أداة الإبلاغ الإلكترونية، في الفترة ما بين اعتماد الإطار و31 مايو/أيار 2025.[4]

ألف- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

8- يُبيّن تحليل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التقدّم المحرز نحو تحقيق نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. وقد ووفق على ما يقرب من ثلث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدّمة على مستوى مجلس الوزراء أو رئاسة الدولة أو البرلمان، واعتُمد حوالي النصف منها كأداة من الأدوات السياساتية. ولدى معظم الأطراف عملية لإشراك أصحاب المصلحة في إعداد الاستراتيجيات والخطط وتنفيذها على حد سواء؛ ومع ذلك، يتباين مستوى مشاركة مختلف مجموعات أصحاب المصلحة تبايناً كبيراً فيما بين الأطراف. ويحتوي أقل من نصف الاستراتيجيات والخطط المقدّمة على تفاصيل عن عملية إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والنساء والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص أو الجمهور. ويتضمن حوالي النصف منها عناصر تتعلق بتمويل التنوع البيولوجي أو التواصل بشأنه أو رصده، ويتضمن حوالي الربع تقديرات التكلفة.

9- وعلى الرغم من أن عدداً متزايداً من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يتضمن عناصر تتعلق بالتعميم، وأن أكثر من نصف الأطراف تناولت قضايا دون وطنية أو بلدية في استراتيجياتها وخططها، فقد دمج عدد قليل للغاية من الأطراف استراتيجيات التنمية المستدامة أو السياسات المناخية أو أطر القضاء على الفقر في استراتيجياته وخططه. وقد ورد ذكر بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها في معظم الاستراتيجيات والخطط المقدّمة. وتتضمن معظمها أيضاً إشارات إلى اتفاق بيئي متعدد الأطراف واحد على الأقل، مع إشارة معظمها إلى اتفاقية واحدة على الأقل متعلقة بالتنوع البيولوجي، وذكر نصفها تقريباً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أو كليهما. وكان هناك عدد أقل من الإشارات إلى الاتفاقيات المتعلقة بالبحار، وعدد قليل فقط من الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية أو الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذكر اتفاقيات ريو أو غيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أو بروتوكولي قرطاجنة وناغويا في معظم الاستراتيجيات والخطط، فإن العديد من الاستراتيجيات والخطط لم تقدّم سوى إشارة إلى عمليات أخرى ولم تتضمن معلومات أو إجراءات ملموسة لتحقيق التنفيذ التآزري.

10- وعرضت معظم الأطراف التي قدّمت استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي أيضاً أهدافاً وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت بعض الأطراف، ضمن الاستراتيجيات والخطط، مصفوفات لتخطيط العمل وحدّدت الجهات الفاعلة المسؤولة والشركاء الرئيسيين والمؤشرات.

[3] التحليل هو تحديث للتحليل الوارد في الوثيقتين CBD/SBI/5/2/Rev.1 و CBD/SBI/5/2/Add.1/Rev.1.

[4] ترد قائمة الأطراف التي نُظر في أهدافها الوطنية واستراتيجياتها الوطنية للتنوع البيولوجي في التحليل في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/5.

باء- تحليل الأهداف الوطنية

11- يتضمن هذا الفرع موجزاً شاملاً لكيفية تناول عناصر أهداف الإطار بشكل جماعي في الأهداف الوطنية التي حدّدتها الأطراف. وأستُعرض كل هدف وطني مقدّم لتحديد العناصر التي يغطيها من الإطار ذي الصلة. وجُمعت بعد ذلك المعلومات لتحليل عناصر أو جوانب الإطار التي جرت تغطيتها في الأهداف الوطنية التي قدّمها كل طرف. واستندت عناصر الهدف المستخدمة في التحليل إلى القائمة التي وضعها فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والمتاحة في الوثيقة CBD/COP/16/INF/3/Rev.1 والمنهجية الموضحة في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/5.

12- وتُبيّن مقارنة نطاق الأهداف الوطنية مع كل هدف من أهداف الإطار أن عناصر الأهداف العالمية قد جرى تناولها بشكل جماعي بدرجات متفاوتة (انظر الشكل الأول). ويرد في المرفق موجز للأهداف الوطنية المقدّمة المتعلقة بأهداف الإطار.

13- وجنحت الأهداف الوطنية إلى التركيز على عدد صغير من عناصر أهداف الإطار. وتناولت الأطراف، بوجه عام، عناصر أهداف الإطار المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام أكثر من تناول العناصر التي تعالج القضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، بما فيها تلك المتعلقة بالمشاركة أو دمج التنوع البيولوجي أو وسائل التنفيذ. ولم تتناول العديد من الأطراف أيضاً القضايا المتعلقة بالترابط الإيكولوجي أو السلامة الإيكولوجية أو بالمناطق ذات الأهمية للتنوع البيولوجي أو تناولتها بشكل محدود. وبوجه عام، ركّزت الأهداف الوطنية بشكل أكبر على النظم الإيكولوجية الأرضية مقارنة بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والمياه العذبة. وبوجه عام، تناولت الأهداف الوطنية أيضاً عناصر أكثر من الأهداف 3 و4 و6 و8 و10 و21 من الإطار مقارنةً بالأهداف 14 و16 و18 و19. وعلى مستوى الإطار بأكمله، حدّدت أطراف قليلة أهدافاً وطنية تتناول بالكامل نصف أو أكثر من نصف عناصر أهداف الإطار (انظر الشكل الثاني)، وهو ما يشير إلى أن الأهداف التي حدّدتها الأطراف لا تتناول بشكل جماعي الطموح العام المحدّد في أهداف الإطار.

14- ويحدّد الفرع جيم من الإطار الاعتبارات المتعلقة بتنفيذه. وأدرجت معظم الأطراف في المساهمات التي قدّمتها بشأن الأهداف الوطنية معلومات عن الاعتبارات الواردة في الفرع جيم والتي أُخذت أو ستؤخذ في الاعتبار لدى وضع أهدافها الوطنية أو تنفيذها. ومع ذلك، فقد عُرضت هذه المعلومات عموماً في صورة قائمة بالعناصر التي أُخذت في الاعتبار، دون تقديم معلومات إضافية عن كيفية القيام بذلك على صعيد الممارسة العملية (مع ملاحظة أن تقديم المعلومات المتعلقة بالفرع جيم هو أمر طوعي). وعلى مستوى الأهداف الوطنية، تمثلت الاعتبارات الأكثر ذكراً في النهج الذي يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره والجهد الجماعي المبذول من أجل تحقيق أهداف الإطار، في حين تمثلت الاعتبارات الأقل ذكراً في منظومات القيم المختلفة، والحق في التنمية، ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

15- وتربط أداة الإبلاغ الإلكترونية تلقائياً المؤشرات الرئيسية والثنائية الواردة في المقرر 32/16 بالأهداف الوطنية وفقاً لكيفية ربط طرف من الأطراف لأهدافه الوطنية بأهداف الإطار. وأدرج أكثر من نصف الأطراف مكوناً اختيارياً ومؤشرات تكميلية ووطنية في تقاريره. وكان تقديم المؤشرات الوطنية هو الشكل الأكثر شيوعاً. وكانت الأطراف تعتزم استخدام المؤشرات الوطنية بشكل متكرر للأهداف الوطنية المتعلقة بالهدفين 4 و5 من الإطار؛ ومع ذلك، قدّمت بعض الأطراف مؤشرات وطنية لكل هدف من أهدافها الوطنية. وفيما يتعلق بالمكونات والمؤشرات التكميلية الواردة في المقرر 32/16، أفادت الأطراف في أغلب الأحيان بأنها ستستخدمها لأهدافها الوطنية المتعلقة بالأهداف 2 و3 و4 و5 و13. وبالمقارنة، أفاد عدد قليل من الأطراف بأنه سيستخدم مؤشرات مكونة أو تكميلية لأهدافه الوطنية المتعلقة بالهدفين 18 و19. وكانت المؤشرات الوطنية والمكونة والتكميلية التي أفادت الأطراف بأنها تعتزم استخدامها أكثر تركيزاً على المؤشرات

التي تقيس التنوع البيولوجي بشكل مباشر أو الإجراءات المتعلقة بالحماية أو الحفظ. وهذا النمط مماثل لما لوحظ في نطاق الأهداف الوطنية الموصوفة أعلاه.

16- وذكرت معظم الأطراف في المساهمات التي قدّمتا أنها تحتاج إلى وسائل تنفيذ إضافية لبلوغ أهدافها الوطنية. وكان إبلاغ أحد الأطراف عن الحاجة إلى وسائل التنفيذ أكثر شيوعاً بمقدار خمس مرات من الإبلاغ عن توافرها. وتتمثل وسائل التنفيذ التي تُدرج عادة في المساهمات المقدّمة بشأن الأهداف الوطنية في الموارد المالية والبشرية، وبناء القدرات، وإذكاء الوعي، ونقل التكنولوجيا، والبحث العلمي. وأفادت الأطراف بأن وسائل التنفيذ ضرورية لمعظم أهدافها الوطنية. ومع ذلك، فقد حدّدت في أغلب الأحيان الأهداف الوطنية المرتبطة بالأهداف 17 و22 و23 من الإطار على أنها أهداف تتطلب وسائل للتنفيذ. وبالمقارنة، أبلغ عدد أقل من الأطراف عن الحاجة إلى وسائل تنفيذ لأهدافها الوطنية المتعلقة بالأهداف 12 و15 و21.

17- وتضمن عدد قليل من المساهمات المقدّمة بشأن الأهداف الوطنية معلومات عن التزامات الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومات الوطنية وعن مشاركتها. واحتوت المساهمات التي تضمنت ذلك في الغالب نصاً عاماً يعبر عن نية في إشراك هذه الجهات الفاعلة في المستقبل. وأشار عدد قليل للغاية من الأطراف إلى منظمات أو كيانات محدّدة، أو إلى التزاماتها.

الشكل الأول

تغطية عناصر كل هدف من أهداف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في الأهداف الوطنية المقدّمة من الأطراف

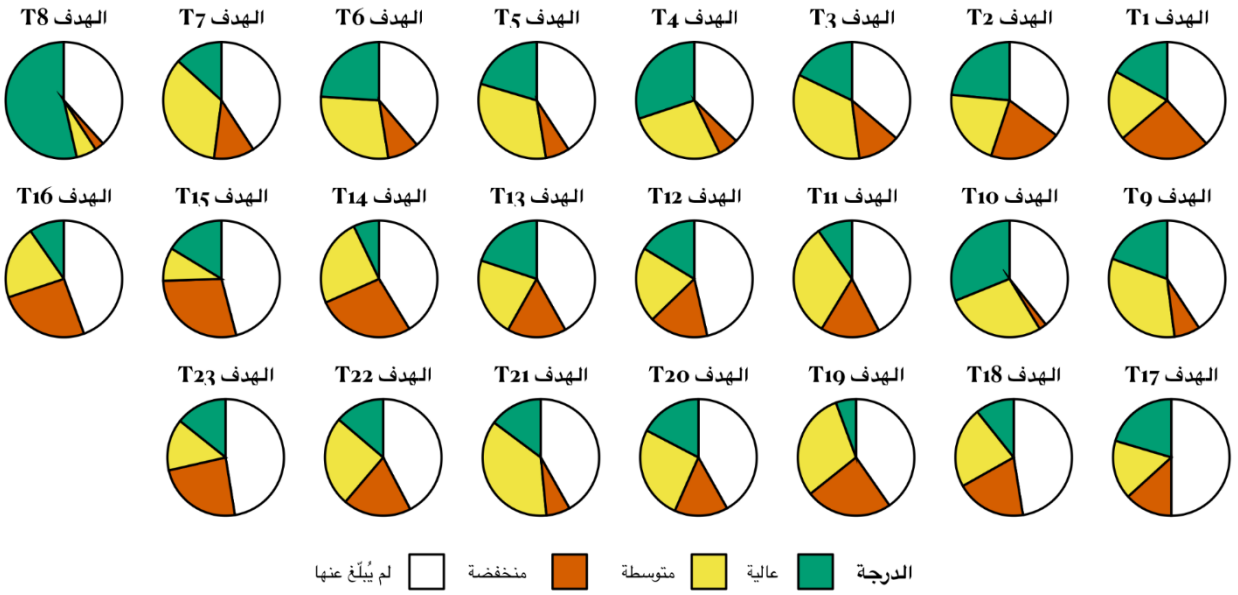

الاختصار: T، هدف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ملاحظة: تظهر نسبة الأهداف الوطنية التي تناولت بشكل كامل ما لا يقل عن نصف عناصر هدف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي باللون الأخضر (عالية). وتظهر نسبة الأهداف الوطنية التي تناول بشكل كامل أو جزئي عنصراً واحداً على الأقل من عناصر هدف الإطار باللون الأصفر (متوسطة). وتظهر نسبة الأهداف الوطنية التي لم يجر تناولها بشكل كامل أو جرى تناولها بشكل جزئي فقط أياً من عناصر أهداف الإطار باللون الأحمر (منخفضة). وتظهر نسبة الأطراف التي لم تقدّم هدفاً وطنياً باللون الأبيض.

رابعاً- الآثار المترتبة من حيث المعلومات المتاحة للاستعراض العالمي للتقدّم الجماعي المحرز في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

18- سيُجرى الاستعراض العالمي للتقدّم الجماعي المحرز في تنفيذ الإطار خلال الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف. وقد حدّد مؤتمر الأطراف، في المقرر 32/16، مصادر المعلومات المتعلقة بالاستعراض العالمي (الفقرة 12) والتقرير العالمي المرتبط به (الفقرة 18). وتشكل التقارير الوطنية المصدر الأساسي للمعلومات لكل من الاستعراض العالمي والتقرير العالمي، ويشكل التقرير العالمي مدخلاً أساسياً للاستعراض العالمي. وسيستند الاستعراض العالمي أيضاً إلى التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الفرعية.[5] وعلى سبيل المثال، قد تشمل مصادر المعلومات نتائج استعراضات تنفيذ استراتيجية حشد الموارد،[6] وخطة العمل بشأن الاعتبارات الجنسانية (2023-2030)،[7] ودور الحكومات دون الوطنية والمحلية في تنفيذ أهداف الاتفاقية وبروتوكوليها والإطار (خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (2023-2030)).[8]

19- وستعتمد جودة التقرير العالمي وفائدته للاستعراض العالمي اعتماداً شديداً على جودة المعلومات التي تُقدّمها الأطراف من خلال تقاريرها الوطنية. وفي حين أن التقرير العالمي سيستند أيضاً إلى مصادر أخرى للمعلومات، بما فيها المعلومات المتعلقة بالتزامات الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية، فإن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة والأهداف الوطنية والتقارير الوطنية هي مصادره الرئيسية للمعلومات، حيث إنها تشكل المصادر الوحيدة للمعلومات التي توضح كيفية مساهمة الأطراف في تنفيذ الإطار من خلال الإجراءات المتخذة لتحقيق أهدافها الوطنية.

20- ويُقدّم الشكل الثاني تصوراً مفاهيمياً توضيحياً للعلاقة بين الإطار والمعلومات المقدّمة في الأهداف الوطنية والتقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الوطنية، على النحو المبين في التقارير الوطنية. وتُبيّن الأهداف الوطنية المساهمات المقررة في الإطار، في حين تصف التقارير الوطنية التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الوطنية.[9]

الشكل الثاني

العلاقة المفاهيمية بين تطلّع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والمساهمات المقررة للأهداف الوطنية والمعلومات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الوطنية، على النحو الوارد في التقارير الوطنية

[5] أي التوصيات المعتمدة في الاجتماعين السابع والعشرين والثامن والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والاجتماعين السادس والسابع للهيئة الفرعية للتنفيذ، والاجتماع الأول للهيئة الفرعية المعنية بالمادة 8(ي) والأحكام الأخرى في اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

[6] ستنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعيها السادس والسابع.

[7] ستنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها السادس .

[8] ستنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها السابع .

[9] تجدر الإشارة إلى أن الأطراف لا تقدم، في نموذج الإبلاغ الوطني المعتمد، تقارير مباشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الإطار.

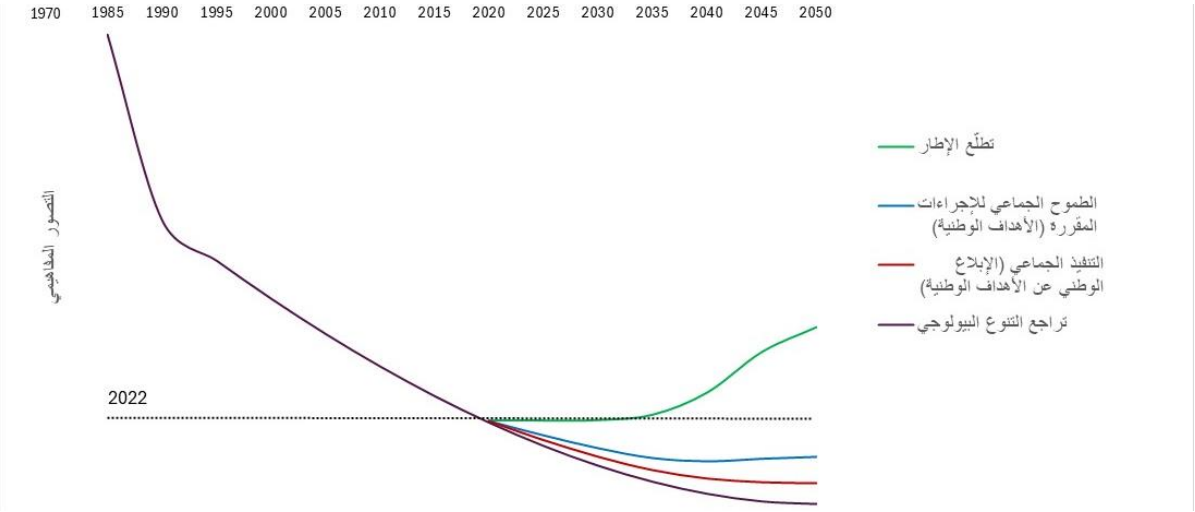

ملاحظة: يوضح الخط الأحمر التراجع المستمر في التنوع البيولوجي، مع حدوث انخفاض بنسبة 90 في المائة بين عامي 1970 و2050 يميزه منحنى على شكل حرف S. ويمثل الخط الأخضر التطلع الرامي إلى ثني منحنى فقدان التنوع البيولوجي. ويوضح الخط الأزرق الداكن الطموح الجماعي للإجراءات المقررة، على النحو المبلغ عنه من خلال الأهداف الوطنية. ويوضح الخط الأزرق الفاتح التنفيذ الجماعي، على النحو الوارد في التقارير الوطنية. وهذه الخطوط افتراضية ومقدمة لأغراض التوضيح لا غير.

21- ويُبيّن معدل تقديم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية، على النحو الموضح في الفرع الثالث- ألف، أن العديد من الأطراف قد واجهت تأخيرات في تنقيح أو تحديث استراتيجياتها وخططها وأهدافها الوطنية. وقد واجهت بعض البلدان، بما في ذلك بلدان مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، تحديات في المراحل الأولى من تنفيذ مشروع دعم العمل المبكر في إطار مرفق البيئة العالمية. وقد تُفسّر هذه التأخيرات جزئياً بعض الاختلافات فيما بين المناطق. وفي سياق الاستعراض العالمي، تجدر الإشارة إلى أن ذلك قد يؤثر على التمثيل الإقليمي في الاستعراض العالمي، إذ من المرجح أن تكون للتأخيرات آثار على إعداد التقارير الوطنية. وخلال الحوارات الإقليمية ودون الإقليمية التي جرت لدعم استعراض الإطار وتنفيذه والتي عقدتها الأمانة وشركاؤها منذ الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف، سلطت الأطراف الضوء أيضاً على مجموعة من التحديات في تنقيح أو تحديث استراتيجياتها وخططها وأهدافها الوطنية وفي إعداد تقاريرها الوطنية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) المدة الزمنية اللازمة للتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ب) المدة الزمنية اللازمة لإتمام العمليات البيروقراطية؛

(ج) تأخيرات أخرى تتعلق بسياقات وطنية محدّدة، على سبيل المثال، في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع؛

(د) الطبيعة المعقدة للإطار والمعلومات اللازمة لوصف الأهداف الوطنية وصفاً كاملاً أو الإبلاغ عن تنفيذها؛

(هـ) نقص الموارد البشرية وعبء الإبلاغ للعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(و) الثغرات القائمة في تغطية نظم الرصد الوطنية أو في القدرة التقنية للرصد، بما في ذلك الثغرات المتعلقة بالإبلاغ عن المؤشرات الرئيسية.

22- ويُتاح في الوثيقة CBD/SBI/5/2/Add.3 موجز للنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الحوارات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي عُقدت بين الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر لمؤتمر الأطراف، في حين يُتاح في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/6 تقرير عن الحوارات الإقليمية أو دون الإقليمية بشأن دعم استعراض الإطار وتنفيذه والتي عقدت بين الاجتماعين السادس عشر والسابع عشر. وتتضمن كلتا الوثيقتين أيضاً إشارة إلى مكان العثور على تقرير كل حوار.

23- وتترتب على الوضع الموصوف أعلاه عدة آثار على المعلومات المتاحة للتحليل الذي يستند إليه التقرير العالمي، على النحو المفصل أدناه.

(أ) *التمثيل الإقليمي*. على الرغم من أن التقرير العالمي يركّز على التقدم الجماعي العالمي المحرز في تنفيذ الإطار، فمن المهم أن تكون المعلومات الوطنية الداعمة للاستعراض متوازنة إقليمياً. وفي الوقت الراهن، قدم 66 في المائة من الأطراف بوجه عام هدفاً وطنياً واحداً على الأقل، ولكن المعدل يختلف باختلاف المناطق، حيث يوجد 85 في المائة من الأطراف في المنطقة الأفريقية، و63 في المائة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و43 في المائة في منطقة أوروبا الشرقية، و55 في المائة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و69 في المائة في منطقة أوروبا الغربية ودول أخرى؛

(ب) *القدرة على تحديد سياق الأهداف الوطنية والتقارير الوطنية باستخدام الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي*. يرد وصف الأولويات البيئة العامة للسياسات لتنفيذ الإطار، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني والتنقيح، في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وهذه المعلومات مهمة لفهم كيفية متابعة التنفيذ، ومختلف السياقات والأولويات الوطنية والروابط مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى وأهداف التنمية المستدامة. وفي حالة تقديم الأهداف الوطنية والتقارير الوطنية دون استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي، فقد يكون من الصعب فهم كيفية تحديد أولويات السياسة العامة، والنجاحات والتحديات فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة، والإجراءات المحدّدة التي تتخذها الأطراف لتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقية والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ج) *مستوى التفصيل في وصف الأهداف الوطنية*. تتسم بعض الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف عبر أداة الإبلاغ الإلكترونية بمستوى عالٍ من التفصيل؛ ومع ذلك، لا يوفر بعضها الآخر مستوى التفصيل اللازم لدعم تحليل دقيق. وعلى النحو المبين في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/5، لا يتضمن ما بين 5 و10 في المائة من الأهداف الوطنية المقدمة أي معلومات مفصلة. وقدّمت أطراف أخرى مشاريع أهداف وطنية. وإذا كان الهدف الوطني المقدم يتضمن فقط وصفاً موجزاً للغاية، فلن يكون من الممكن تحديد مدى تناوله لعناصر هدف الإطار بشكل موثوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من الأطراف تصنيفاً لمدى المواءمة مع أهداف الإطار على أنه مرتفع أو متوسط أو منخفض، ولكنها لم تقدم الوصف الاختياري لكيفية مواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف الإطار؛

(د) *معلومات اختيارية مستقاة من الأهداف الوطنية*. يتيح نموذج الأهداف الوطنية للأطراف أن تُدرج، كأحد الخيارات، معلومات عن كيفية مراعاة الفرع جيم لدى وضع أهدافها؛ والمؤشرات المكونة والتكميلية والوطنية التي تعتزم استخدامها لرصد أهدافها الوطنية، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بكيفية إشراك الجهات الفاعلة غير الدول، وتحديد أدوارها في تنفيذ الأهداف، وما يتصل بذلك من وسائل تنفيذ متاحة أو مطلوبة، والعوائق التي تحول دون التنفيذ. ولم تدرج العديد من الأطراف هذه المعلومات في المساهمات التي قدمتها بشأن الأهداف الوطنية، مما يحد من نطاق المعلومات

المتعلقة بتلك المواضيع المتاحة للتقرير العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت معظم الأطراف بأن وسائل التنفيذ الإضافية مطلوبة، ولكنها قدمت تفاصيل محدودة عن الاحتياجات المحدّدة ولم تقدم معلومات محدّدة عن الحاجة إلى وسائل التنفيذ، بما في ذلك آثارها المالية؛

(هـ) *عملية تقديم التقارير الوطنية*. أعرب العديد من الأطراف عن عزمه إدراج بيانات المؤشرات في تقاريرها الوطنية وتقديم تقاريرها في الموعد المحدّد. وستستند المعلومات التي تُجمع من خلال التقارير الوطنية إلى الأهداف الوطنية. ونظراً للجدول الزمني المحدّد لإعداد التقرير العالمي، فلن يكون بمقدور الأمانة أن تنظر، في إطار هذه العملية، في أي تقرير وطني يُستلم بعد 1 مارس/آذار 2026؛

(و) *معلومات أخرى*. يشكل التحليل الوارد في هذه الوثيقة ووثائق المعلومات الداعمة ذات الصلة أحد مصادر المعلومات للاستعراض العالمي، على النحو المبين في الفقرة 18(ج) من المقرر 32/16. وتشمل المصادر الأخرى كلا من المدخلات العلمية والتقنية والمدخلات المتعلقة بالتنفيذ، على النحو المبين أعلاه. وفيما يتعلق بالمصادر المتعلقة بالتنفيذ، سيستند التقرير العالمي أيضاً، بالإضافة إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأهداف الوطنية والتقارير الوطنية، إلى الأدبيات الموجودة والوثائق التي تصدرها الأمانة، بما في ذلك تحليل المؤشرات التي سيُعدّ للاجتماع الثامن والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والتقرير المتعلق بالحوارات الإقليمية ودون الإقليمية،[10] والمعلومات المقدمة من خلال العمليات الرسمية، وهي على النحو التالي:

(1) معلومات عن التزامات الجهات الفاعلة غير الحكومات الوطنية؛

(2) المعلومات ذات الصلة الواردة من أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات والعمليات الدولية، بما في ذلك التقارير المقدمة بموجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وبشأن أهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي جُمعت به من خلال الإخطار رقم 2025-100؛

(3) المعلومات المتعلقة بالمعارف والابتكارات والممارسات والتكنولوجيا التقليدية ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تُتاح إمكانية الوصول إليها بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، على النحو الذي جُمعت به من خلال الإخطار رقم 2025-099.[11]

خامساً- توصية

24- قد ترغب الهيئة الفرعية في اعتماد توصية على غرار ما يلي:

إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،

إذ تشير إلى المقررين 6/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 و32/16 المؤرخ 27 فبراير/شباط 2025 الصادرين عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،[12]

[10] CBD/SBI/6/INF/6.

[11] ستُتاح المعلومات المقدمة من خلال العمليات الرسمية في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/7.

[12] United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

1- *ترحب* بتقديم العديد من الأطراف لاستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي وأهداف وطنية، ولكنها تلاحظ بقلق أن العديد من الأطراف لم تفعل ذلك بعدُ؛

2- *تشجع* الأطراف التي لم تفعل ذلك بعدُ على تقديم استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وأهدافها الوطنية في أقرب وقت ممكن؛

3- *تحث* الأطراف على تقديم تقاريرها الوطنية السابعة قبل الموعد النهائي للتقديم أو بحلوله، وهو 28 فبراير/شباط 2026.

المرفق

موجز الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف والتي تتناول أهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
1	(أ) قدم مائة وواحد وعشرون طرفاً ما مجموعه 393 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 1، في حين لم يُقدّم 75 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ستة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 1. وبالنسبة لـ 26 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 7 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدم سبعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 84 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد ثمانية وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 23 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 38 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	جنحت الأهداف الوطنية التي حدّدتها الأطراف إلى التركيز على عناصر الهدف 1 المتعلقة بالتخطيط المكاني الشامل للتنوع البيولوجي. وجرى تناول العناصر المتعلقة بالدمج وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعمليات التشاركية بدرجة أقل. وتضمنت التدابير السياساتية المُبلّغ عنها بشكل متكرر تعزيز تشريعات تخطيط استخدام الأراضي، ووضع استراتيجيات مكانية وطنية، وتعزيز الترابط الإيكولوجي من خلال الممرات والشبكات المحمية. وقد قامت بعض الأطراف بدمج التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي ولوائح تقسيم المناطق. ولوحظ أن تحسين أوجه التآزر بين عمليات التخطيط، وإذكاء الوعي، وتحسين إمكانية الوصول إلى نظم المعلومات الجغرافية، وتعزيز نظم الرصد، وتوضيح أدوار ومسؤوليات مختلف المنظمات والإدارات الوطنية، وحل المسائل المتعلقة بالتشريعات والأطر التنظيمية، ووسائل التعاون مع أصحاب المصلحة، هي وسائل مطلوبة للتنفيذ.
2	(أ) قدم مائة وخمسة وعشرون طرفاً ما مجموعه 371 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 2، في حين لم يُقدّم 71 طرفاً هدفاً من الأهداف الوطنية؛ (ب) أفاد ستة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 2. وبالنسبة لـ 23 في المائة من الأطراف، كان أعلى	احتلت استعادة الأراضي الرطبة والحراجة والموائل الساحلية مكانة بارزة في الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 2. وتناول عدد أقل من الأهداف الوطنية سلامة النظم الإيكولوجية أو المساهمات في خدمات النظم الإيكولوجية. وتضمنت التدابير السياساتية المشتركة الإجراءات الرامية إلى إعادة التحريج، وخطط استعادة النظم الإيكولوجية، والنهج

[1] تستند الإحصاءات إلى المساهمات الواردة حتى 31 مايو/أيار 2025. وباستثناء ما هو مذكور، تستند قيم النسب المئوية إلى عدد الأطراف التي قدمت هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف ذي الصلة من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

[2] فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ذُكرت الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية، وبناء القدرات، وإذكاء الوعي، ونقل التكنولوجيا، والبحث العلمي في جميع الأهداف. ولا يُشار في هذا الموجز إلا إلى وسائل التنفيذ المستقلة عن الوسائل المذكورة.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 9 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) حدّد ثمانية عشر في المائة و17 في المائة و17 في المائة من الأطراف هدفاً وطنياً لاستعادة 30 في المائة أو أكثر من المناطق الأرضية المتدهورة والمياه الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية (البلدان الساحلية)، على التوالي. وحدّدت الأطراف الأخرى أهدافاً وطنية أقل من 30 في المائة أو حدّدت أهدافاً بدون عناصر كمية؛ (د) قدم واحد وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 89 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد ثمانية وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 27 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 38 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	المبتكرة لتمويل الاستعادة، والشراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأشارت بعض الأطراف إلى حوافز مثل الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية أو دمج الاستعادة في خطط التكيف مع تغير المناخ. ولوحظ أن إعداد البيانات الأساسية؛ وتحسين رسم الخرائط؛ والرصد المستمر للخطط ووضعها وتنفيذها؛ ووضع وتحديث المبادئ التوجيهية والبروتوكولات وأفضل الممارسات من أجل الاستعادة الفعالة؛ وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة والمواطنين وتعاونهم وتنسيقهم؛ وتعزيز الأطر القانونية، ومواءمة أدوات التخطيط عبر القطاعات ومستويات الحكومة هي وسائل مطلوبة للتنفيذ.
3	(أ) قدم مائة وخمسة وعشرون طرفاً ما مجموعه 396 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 3، في حين لم يُقدّم 71 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ثلاثة وسبعون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 3. وبالنسبة لـ 19 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 9 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) كان لدى سبعة وعشرين في المائة و23 في المائة و13 في المائة من الأطراف هدف وطني يتمثل في الحفاظ على 30 في المائة أو أكثر من مناطقها الأرضية ومياهها الداخلية ومناطقها الساحلية والبحرية (البلدان الساحلية)، على التوالي. وحدّدت الأطراف الأخرى أهدافاً وطنية أقل من 30 في المائة أو حدّدت أهدافاً بدون عناصر كمية؛	في إطار الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 3، تناولت معظم الأطراف زيادة حماية المناطق الأرضية والمياه الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية، مع تركيز الاهتمام بشكل أساسي على المناطق المحمية الأرضية. وتضمنت العديد من الأهداف الوطنية معلومات محدّدة عن دور تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق. وتناول عدد قليل من الأطراف القضايا المتعلقة بالاستخدام المستدام، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والدمج، والحوكمة المنصفة، والتمثيل، والإدارة الفعالة، والترابط أو المجالات ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي. ولوحظ أن التدابير السياساتية المُبلّغ عنها بشكل متكرر والتي شملت توسيع نطاق تغطية المناطق المحمية، والقيام بالتخطيط المكاني، وتعزيز فعالية الإدارة، وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة. ولوحظ أن تنسيق الإجراءات بين أصحاب المصلحة؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأدوات اللازمة لرسم الخرائط والتخطيط وجمع البيانات والرصد والإبلاغ؛ وإذكاء الوعي، هي وسائل مطلوبة للتنفيذ.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(د) قدم أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 86 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد تسعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 24 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	
4	(أ) قدّم مائة وثلاثة وعشرون طرفاً ما مجموعه 458 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 4، في حين لم يُقدّم 73 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد سبعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف الرابع. وبالنسبة لـ 23 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 9 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم ستة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 86 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد ثلاثون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 24 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	تناولت معظم الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 4 إجراءات إدارة الأنواع المهددة بالانقراض أو إدارة الصراعات بين الإنسان والأحياء البرية. وعولجت القضايا المتعلقة بالتنوع الجيني ووقف الانقراض الناجم عن الأنشطة البشرية بدرجة أقل. وجنحت الأطراف إلى تحديد الإجراءات الوطنية التي ركّزت على حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد، وتعزيز الأطر القانونية والإدارية، ومكافحة الأنواع الغازية أو إدارتها، وحماية الموائل والأنواع، بما في ذلك مبادرات توثيق الموارد الجينية، وحفظ الجينات، وحماية ممرات الهجرة. وذُكر أن إنشاء أطر قانونية، وتمويل حماية ملاك الأراضي للتنوع البيولوجي، وتطوير مختبرات التسلسل الرقمي والتحليل الجيني، والمشاركة المجتمعية، وبحوث التنوع البيولوجي، هي وسائل ضرورية للتنفيذ.
5	(أ) قدّم مائة وستة عشر طرفاً ما مجموعه 322 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 5، في حين لم يُقدّم 80 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ثمانية وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 5. وبالنسبة لـ 20 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 11 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛	تناولت معظم الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 5 الاستخدام المستدام للأنواع البرية وحصادها، ومنع الاستغلال المفرط لها، وتقليل الآثار على الأنواع غير المستهدفة والنظم الإيكولوجية. وكان لدى عدد أقل من الأطراف أهداف تتناول الاتجار. وكان لدى عدد قليل للغاية من الأطراف أهداف تتناول انتشار مسببات الأمراض، أو نُهج النظم الإيكولوجية، أو الاستخدام المألوف المستدام من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتضمنت التدابير السياساتية المُبلّغ عنها بشكل متكرر تعزيز القوانين واللوائح الوطنية، وتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ج) قدّمت خمسة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 83 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد ستة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 27 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 41 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	المهددة بالانقراض، وتحديد حصص مستدامة لحصاد الأنواع، وتحسين نظم التتبع والشهادات، وتوسيع البرامج المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية. وأشارت عدة أطراف إلى الاستخدام المألوف المستدام من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وسُلّط الضوء على تحسين المراقبة ورصد التجارة وإمكانية تعقب المنتجات باعتبارها احتياجات في إطار الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 5.
6	(أ) قدّم مائة وعشرون طرفاً ما مجموعه 234 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 6، في حين لم يُقدّم 76 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد تسعة وخمسون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 6. وبالنسبة لـ 27 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 14 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) حدّد أربعون في المائة من الأطراف أهدافاً وطنية تتضمن عناصر كمية تتناول معدل إدخال الأنواع الغريبة الغازية. وحدّد تسعون في المائة من هذه الأطراف أهدافاً وطنية لخفض معدل الإدخال بنسبة 50 في المائة أو أكثر. وحدّد بعض الأطراف أهدافًا تركّز على الأنواع ذات الأولوية، في حين حدّدت أطراف أخرى أهدافاً أشمل؛ (د) قدّم أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 84 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد ثمانية وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 24 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 39 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	جنحت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 6 إلى التركيز على القضاء على الأنواع الغازية المستقرة والسيطرة عليها. ولم يحدّد سوى عدد قليل من الأطراف أهدافاً وطنية تتناول تحديد مسارات الإدخال وإدارتها، ومنع إدخال واستقرار الأنواع الغريبة الغازية ذات الأولوية، أو تقليل معدلات إدخال الأنواع الغريبة الغازية. وتضمنت التدابير السياساتية المحدّدة في المساهمات المقدّمة بشأن الأهداف تعزيز نظم المراقبة الإلكترونية، وتحسين لوائح الحجر الصحي والاستيراد، ووضع بروتوكولات للاستجابة السريعة، ووضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمكافحة الأنواع الغازية، وتنظيم حملات توعية عامة، وتدريب موظفي الجمارك والحدود. وسُلّط الضوء على سد الثغرات في مجال الرصد باعتبارها وسيلة تنفيذ لازمة لبلوغ الأهداف الوطنية المحدّدة.
7	(أ) قدّم مائة وثمانية عشر طرفاً ما مجموعه 288 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 7، في حين لم يُقدّم 78 طرفاً هدفاً من الأهداف؛	ركّز العديد من الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 7 على خفض مخاطر التلوث بشكل عام. وحدّد عدد أقل من الأطراف أهدافاً وطنية تغطي على وجه التحديد التلوث بالمواد

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ب) أفاد أربعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف السابع. وبالنسبة لـ 29 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى من المواءمة المبلغ عنه لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) حدّد ثمانية عشر في المائة و20 في المائة و12 في المائة من الأطراف أهدافاً وطنية لخفض العناصر الغذائية المفقودة في البيئة ومخاطر مبيدات الآفات والمواد الكيميائية شديدة الخطورة، على التوالي، بنسبة 50 في المائة أو أكثر. وحدّدت الأطراف المتبقية أهدافاً أقل من 50 في المائة أو حدّدت أهدافاً وطنية دون قيم كمية بالنسبة لهذه القضايا؛ (د) قدّم ثلاثة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 78 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد أربعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد ثلاثة وعشرون في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد تسعة وثلاثون في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	البلاستيكية، أو المواد الكيميائية شديدة الخطورة، أو فقدان المغذيات، أو مبيدات الآفات. وشملت التدابير المُبلّغ عنها بشكل متكرر وضع وتعزيز التشريعات أو أطر سياساتية أخرى، ومعايير أكثر صرامة لانبعاثات الملوثات، وتحسين آليات الرصد، والزراعة المستدامة، وتعميم مبادئ الاقتصاد الدائري وتعزيزها. وتعلقت الاحتياجات المحدّدة التي حدّدتها الأطراف فيما يتعلق ببلوغ أهدافها الوطنية بتحسين إنفاذ اللوائح التنظيمية والتعاون الفعال مع مختلف أصحاب المصلحة.
8	(أ) قدّم مائة وواحد وعشرون طرفاً ما مجموعه 315 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 8، في حين لم يُقدّم 75 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ثمانية وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 8. وبالنسبة لـ 21 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى من المواءمة لتحقيق هدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 4 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم ثلاثة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 83 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛	ركّزت معظم الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 8 على النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، واحتجاز الكربون، والقدرة على الصمود. وحدّد عدد أقل من الأطراف أهدافاً تتناول تحمض المحيطات. وكان لدى عدد قليل للغاية من الأطراف أهداف تتناول دمج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتضمنت التدابير السياساتية الأكثر تواترا زيادة المعرفة بالترابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وتعميم التنوع البيولوجي وتغير المناخ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة التنوع البيولوجي، وإشراك أصحاب المصلحة. وسلطت الأطراف الضوء على التنسيق والتعاون بين القطاعات وتعزيز المؤسسات باعتبارها وسيلة تنفيذ مطلوبة لبلوغ أهدافها الوطنية.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(د) حدّد خمسة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 23 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	
9	(أ) قدّم مائة وستة عشر طرفاً ما مجموعه 306 أهدافاً وطنية تتعلق بالهدف 9، في حين لم يُقدّم 80 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ثمانية وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 9. وبالنسبة لـ 24 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّمت سبعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 83 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد سبعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 26 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	تناولت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 9 المنافع البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الناشئة عن الاستخدام المستدام بشكل عام. وحدّد عدد قليل من الأطراف أهدافاً وطنية تتناول جميع عناصر هذا الهدف من الإطار. وتضمنت الثغرات الكبيرة الأهداف الوطنية التي تتناول المنافع التي تعود على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، والاستخدام المألوف المستدام من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمنافع المستمدة من الأنشطة والمنتجات والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي. وتضمنت أمثلة التدابير السياساتية تعزيز سياسات الإدارة المستدامة لصايد الأسماك والحراجة والحياة البرية؛ وتشجيع المشاركة المجتمعية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب؛ ودعم المشاريع المحلية المستدامة؛ وإدارة مخاطر الأمراض. وبصرف النظر عن ذكر الاحتياجات العامة الشاملة المذكورة أعلاه، لم يوضح سوى عدد قليل من الأطراف احتياجاته المحدّدة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ.
10	(أ) قدّم مائة وتسعة عشر طرفاً ما مجموعه 448 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 10، في حين لم يُقدّم 77 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد واحد وسبعون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف العاشر. وبالنسبة لـ 21 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّمت أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 88 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛	حدّد معظم الأطراف أهدافاً وطنية تتعلق بالهدف 10 الذي يتناول الإدارة المستدامة في قطاعات الإنتاج الرئيسية، بما فيها الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة. وحدّد ما يقرب من نصف الأطراف أهدافاً وطنية تتناول عناصر هذا الهدف من الإطار المتعلقة بتربية الأحياء المائية، وتطبيق الممارسات الصديقة للتنوع البيولوجي، ومساهمة الإدارة المستدامة في الحفظ. وحدّد عدد أقل من الأطراف أهدافاً وطنية تتناول الأمن الغذائي أو القدرة على الصمود أو مساهمات الطبيعة في حياة الناس. وتتمثل التدابير السياساتية المشتركة المحدّدة في المساهمات المقدّمة بشأن الأهداف في الحوافز المالية، مثل الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وتحسين نظم

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(د) حدّد خمسة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 27 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	الرصد، وإذكاء الوعي العام. وبصرف النظر عن ذكر الاحتياجات الشاملة المذكورة أعلاه، لم يوضح سوى عدد قليل من الأطراف الاحتياجات المتعلقة بوسائل التنفيذ.
11	(أ) قدّم مائة وثلاثة عشر طرفاً ما مجموعه 387 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 11، في حين لم يُقدّم 83 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد تسعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 11. وبالنسبة لـ 24 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 6 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم سبعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 85 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد سبعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 26 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 38 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	كان لدى عدد قليل من الأطراف أهداف وطنية تتناول بشكل كامل عناصر الهدف 11. وجنحت الأطراف إلى تحديد أهداف وطنية تتعلق بالمخاطر الطبيعية والكوارث، والتلقيح، والخدمات التنظيمية. وسلطت بعض الأطراف الضوء على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في أهدافها الوطنية. ومن بين التدابير السياساتية التي أشارت إليها الأطراف في المساهمات التي قدّمتها بشأن الأهداف الوطنية الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، بما فيها تلك التي تدعم الملقحات؛ وخطط إدارة أحواض الأنهار و/أو الحراجة؛ وبرامج التثقيف والتوعية؛ والمحاسبة الوطنية للنظم الإيكولوجية؛ ودمج خدمات النظم الإيكولوجية في عمليات صنع القرار، ووضع أو تعزيز المبادئ التوجيهية واللوائح المتعلقة بالتلوث. وذُكرت تدابير إذكاء الوعي، وتحسين الأدوات السياساتية والتغييرات التشريعية، والتعاون بين الوزارات والقطاعات، ونقل التكنولوجيا باعتبارها وسائل تنفيذ لامة لبلوغ الأهداف الوطنية.
12	(أ) قدّم مائة وأربعة عشر طرفاً ما مجموعه 260 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 12، في حين لم يُقدّم 82 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد اثنان وسبعون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 12. وبالنسبة لـ 20 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم واحد وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 83 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛	تناول ما يقرب من نصف الأطراف التي لديها أهداف وطنية تتعلق بالهدف 12 موضوع زيادة مساحة المساحات الخضراء. وحدّد عدد قليل من الأطراف أهدافاً وطنية تتعلق بالمساحات الزرقاء، وتناول عدد قليل منها جودة هذه المساحات أو المنافع الناشئة عنها أو مسألة التنوع البيولوجي المحلي في المناطق الحضرية. وشملت معظم المساهمات المُقدّمة إجراءات تتعلق بالتعميم والتخطيط الحضري الشامل. وتضمنت التدابير السياساتية المرتبطة بذلك زراعة الأشجار، وتحسين البنية التحتية الخضراء، ورسم خرائط للمساحات الخضراء و/أو الزرقاء، ووضع خطط حضرية وتوجيهات لإدارة المياه. وحدّدت الأطراف عموماً وسائل التنفيذ المطلوبة المتعلقة بالقضايا العامة الشاملة المذكورة أعلاه.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(د) حدّد سبعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 22 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 40 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	
13	(أ) قدّم مائة وأربعة عشر طرفاً ما مجموعه 224 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 13، في حين لم يُقدّم 82 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد تسعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 13. وبالنسبة لـ 22 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 9 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم ستة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 85 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد خمسة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 28 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	من الأرجح أنه كان لدى الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي هي أطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق بالاتفاقية أهداف وطنية تتعلق بالهدف 13. وتناولت هذه الأهداف الوطنية الحصول الموارد الجينية أكثر من تناول تقاسم المنافع وتناولت الموارد الجينية أكثر من تناول معلومات التسلسل الرقمي. وقدّم عدد قليل من الأطراف معلومات مفصلة عن كيفية تقاسم المنافع الناشئة عن المعارف التقليدية. وركّزت معظم الأهداف الوطنية على التدابير القانونية والسياسية والإدارية أكثر من تركيزها على تدابير بناء القدرات. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى تعميم الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل بروتوكول ناغويا والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام باعتباره تدبيراً سياساتياً لازماً لبلوغ أهدافها الوطنية. وسُلّط الضوء على إنشاء أو تعزيز الأطر الإدارية والقانونية و/أو المؤسسية من أجل بناء روابط مع بروتوكول ناغويا باعتبار ذلك وسيلة مطلوبة للتنفيذ.
14	(أ) قدّم مائة وثلاثة عشر طرفاً ما مجموعه 416 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 14، في حين لم يُقدّم 80 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد واحد وسبعون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 14. وبالنسبة لـ 21 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 9 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛	ركّزت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 14 عادةً على جانب محدّد من جوانب دمج قيم التنوع البيولوجي في العمليات ذات الصلة عوض التركيز على دمجها في جميع العمليات الوطنية. وحدّد عدد قليل من الأطراف أهدافاً تتناول الدمج مع استراتيجيات الحد من الفقر، أو التقييمات البيئية، أو المحاسبة الوطنية، أو الدمج العمودي أو الأفقي في جميع السياسات الحكومية. وتناولت أقلية من الأطراف مسألة مواءمة الأنشطة العامة والخاصة ذات الصلة أو التدفقات المالية والضريبية. ووُصفت مجموعة واسعة من التدابير السياساتية في الأهداف الوطنية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بدمج السياسات

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ج) قدّم سبعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 81 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد واحد وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 17 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	والحوكمة، ودمج مصادر الإيرادات، والتوعية العامة، والمشاركة المجتمعية، والتنمية المستدامة، على سبيل المثال، في قطاع السياحة. ومن وسائل التنفيذ المطلوبة التي لوحظت بشكل متكرر التعاون والشراكات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وتعزيز الأطر القانونية، وتوفير الموارد لدعم حوكمة التنوع البيولوجي.
15	(أ) قدّمت مائة وسبعة أطراف ما مجموعه 225 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 15، في حين لم يُقدّم 89 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد ثلاثة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 15. وبالنسبة لـ 29 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم تسعة وعشرون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 77 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد تسعة عشر في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 23 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 33 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	ركّزت الأهداف الوطنية التي حدّدتها الأطراف عادةً على التدابير المتعلقة بتشجيع الشركات وتمكينها من رصد مخاطرها و/أو آثارها على التنوع البيولوجي وتقييمها والإفصاح عنها. وحدّد عدد أقل من الأطراف أهدافاً وطنية تركّز على تبعيات التنوع البيولوجي، أو أنماط الاستهلاك المستدام، أو الامتثال لنظم الحصول وتقاسم المنافع. وفي هذا السياق، رُبط العديد من الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 15 من الإطار بالهدف 13. وكان عدد قليل للغاية من الأهداف الوطنية خاصاً بقطاعات محدّدة، مع انطباق معظمها بشكل عام على جميع الأعمال التجارية. وتضمنت التدابير السياساتية المُحدّدة في المساهمات المُقدّمة بشأن الأهداف الوطنية الإصلاحات القانونية والتنظيمية الرامية إلى دمج التنوع البيولوجي في سياسات حوكمة الشركات؛ ووضع أطر للإفصاح عن المخاطر، بما في ذلك للشركات الكبيرة وعبر الوطنية؛ وتعزيز الاقتصاد الدائري؛ وتقديم الحوافز المالية لتعزيز الأعمال التجارية المستدامة. وحُدّد تبادل المعارف والتعاون والتآزر بين أصحاب المصلحة، والأطر التنظيمية باعتبارها احتياجات مطلوبة لبلوغ الأهداف الوطنية المقدّمة.
16	(أ) قدّمت مائة وستة أطراف ما مجموعه 201 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 16، في حين لم يُقدّم 89 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد اثنان وخمسون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 16. وبالنسبة لـ 37 في المائة من الأطراف، كان أعلى	كانت معظم الأهداف الوطنية التي حدّدتها الأطراف فيما يتعلق بالهدف 16 أهدافاً عامة في طبيعتها. وتناول عدد قليل من الأهداف الوطنية خيارات الاستهلاك المستدام أو الحد من النفايات والاستهلاك المفرط. وكانت الأهداف الوطنية التي ركّزت على وضع أطر سياساتية أو تشريعية أو تنظيمية لتشجيع خيارات الاستهلاك المستدام، أو تحسين التثقيف والوصول إلى المعلومات لتيسير خيارات الاستهلاك المستدام، أكثر شيوعاً من الأهداف

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 11 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) حدّد اثنا عشر في المائة من الأطراف أهدافاً وطنية ذاتقيم كمية للحد من هدر الغذاء، وكان 62 في المائة منها يهدف إلى الحد من هدر الأغذية بنسبة 50 في المائة. وحدّدت الأطراف المتبقية أهدافاً وطنية للحد من هدر الأغذية بنسبة تقل عن 50 في المائة أو حدّدت أهدافاً لا تتضمن أي عنصر كمي؛ (د) قدّم أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 81 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد 22 في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 21 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 36 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	التي تناولت الحد من الاستهلاك أو تجديد النفايات أو الإفراط في الاستهلاك. وكانت معظم احتياجات التنفيذ المُحدّدة احتياجات عامة وتضمنت النقاط المذكورة أعلاه.
17	(أ) قدّمت مائة وثمانية أطراف ما مجموعه 179 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 17، في حين لم يُقدّم 88 طرفاً هدفاً من الأهداف. ومن بين الأطراف التي قدّمت هدفاً، كان 92 في المائة منها أيضاً أطرافاً في بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية؛ (ب) أفاد ستة وخمسون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 17. وبالنسبة لـ 32 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 11 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم ثمانية وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 83 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد عشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 21 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 37 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	أشارت العديد من الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 17 إلى وضع تدابير السلامة البيولوجية، وتعزيز القدرات، وتشجيع تنفيذ المادة 8 (ز) من الاتفاقية بشأن إيجاد أو الاحتفاظ بوسائل تنظيم أو إدارة أو التحكم في المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق كائنات حية معدلة. وتناول عدد قليل نسبياً من الأهداف المادة 19 من الاتفاقية بشأن استخدام التكنولوجيا الحيوية وتوزيع فوائدها. وتضمنت التدابير السياساتية المشتركة تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بالسلامة البيولوجية والموارد الجينية، وتحسين رصد التكنولوجيا الحيوية ومراقبتها. وحدّدت الأطراف مجموعة واسعة من الاحتياجات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك تعزيز البيئات المواتية والنظم القانونية، والتعاون مع القطاع الخاص، والتوعية العامة، ونظم الرصد والمراقبة.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
18	(أ) قدّمت مائة وثلاثة أطراف ما مجموعه 193 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 18، في حين لم يُقدّم 93 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد تسعة وخمسون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 18. وبالنسبة لـ 31 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 10 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) حدّد اثنا عشر في المائة من الأطراف أهدافاً كمية لخفض الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي؛ (د) قدّم أربعون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 80 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد خمسة عشر في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 22 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	ركّزت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 18 تركيزاً أكبر على زيادة الحوافز الإيجابية المُقدّمة للحفظ والاستخدام المستدام مقارنة بإلغاء الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها. ومع ذلك، تناولت معظم الأطراف بطريقة ما مسألة الحد من الحوافز الضارة. وتضمنت التدابير السياساتية وضع أو تحسين برامج الرصد والإبلاغ، وإجراء البحوث لتحديد الحوافز الضارة، والاستخدام الأمثل للإعانات الإيجابية، ووضع أو تعزيز الأطر السياساتية و/أو القانونية. ولاحظ العديد من الأطراف أن الرصد يشكل وسيلة ضرورية للتنفيذ. ولدى أحد عناصر الهدف 18 موعد نهائي في عام 2025. ويستدعي هذا العنصر تحديد الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي بحلول عام 2025. وأشار أقل من 15 في المائة من الأطراف إلى وضع خطط في أهدافه الوطنية لتحديد الحوافز بحلول عام 2025. وفي حين كان لدى بعض الأطراف أهداف وطنية مع موعد نهائي هو عام 2030 لتحديد الحوافز، فإن معظم الأطراف لم تتناول مسألة تحديد الإعانات في أهدافها الوطنية.
19	(أ) قدّم مائة وسبعة عشر طرفاً ما مجموعه 265 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 19، في حين لم يُقدّم 79 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد واحد وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 19. وبالنسبة لـ 28 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 11 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛	قدّمت الأطراف مجموعة متنوعة من الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 19. وركّز البعض منها على زيادة التمويل الدولي والمحلي وتمويل القطاع الخاص، في حين ركّز البعض الآخر على الإجراءات المتعلقة بتحديد تكاليف الإجراءات المتصلة بالتنوع البيولوجي، أو حشد الموارد، أو تعزيز التمويل المختلط. وكان التركيز في الأهداف الوطنية عموماً على زيادة حشد الموارد المحلية. وحدّد عدد أقل من الأطراف أهدافاً بشأن الاستفادة من التمويل الخاص، وخطط التمويل المبتكرة، وأوجه التآزر بين التنوع البيولوجي وتمويل المناخ أو دور الإجراءات الجماعية. وتضمنت التدابير السياساتية إجراءات تتعلق بالضرائب البيئية وأسواق الكربون وتعميم المحاسبة البيئية.

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ج) حدّد أربعة وعشرون في المائة من الأطراف أهدافاً وطنية ذات قيم كمية لزيادة الموارد المالية. وعبر معظم الأطراف التي حدّدت أهدافًا بقيم كمية عن تلك القيم كنسبة مئوية من الزيادات أو الزيادات فيما يتعلق بمستويات التمويل الحالية؛ (د) قدّم أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 85 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (هـ) حدّد تسعة في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 22 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	ولدى أحد عناصر الهدف 19 موعد نهائي في عام 2025. ويستدعي هذا العنصر زيادة الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمخصصة للبلدان النامية إلى ما لا يقل عن 20 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وفي هذا الصدد، تراوحت النسبة المئوية للزيادة بين البلدان الأطراف المتقدّمة الخمسة التي أدرجت قيمة محدّدة في أهدافها الوطنية من 100 في المائة (بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وكرواتيا، والنمسا) إلى 400 في المائة (بالنسبة لكسمبرغ). وأوضح الاتحاد الأوروبي وفرنسا أن الزيادة تمثل قيمة نقدية قدرها 7 بلايين يورو وبليون يورو على التوالي. ومع ذلك، فباستثناء فرنسا، لم يكن عام 2025 هو الموعد النهائي لتحقيق هذه الزيادات.
20	(أ) قدّم مائة وأربعة عشر طرفاً ما مجموعه 310 أهداف وطنية تتعلق بالهدف 20، في حين لم يُقدّم 82 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد تسعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 20. وبالنسبة لـ 21 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 10 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم أربعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 82 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد عشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 22 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 40 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	تناولت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 20 عناصر هذا الهدف من الإطار بدرجات متفاوتة. وفي حين تناولت بعض الأهداف الوطنية جوانب **فردية** من قبيل تعزيز بناء القدرات وتنميتها، ونقل التكنولوجيا، والابتكار و/أو التعاون التقني والعلمي، فقد غطى عدد قليل من الأهداف الوطنية جميع هذه العناصر. وكان هناك تركيز أقل في الأهداف الوطنية على التطوير التكنولوجي المشترك، أو البحث العلمي، أو الرصد. وكانت حملات التثقيف و/أو التوعية وتبادل المعلومات وأطر التعاون العلمي من بين أنواع التدابير السياساتية التي أُشير إليها في هذا الهدف.
21	(أ) قدّم مائة وأربعة عشر طرفاً ما مجموعه 426 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 21، في حين لم يُقدّم 82 طرفاً هدفاً من الأهداف؛	حدّد العديد من الأطراف أهدافاً وطنية تتعلق بالهدف 21 الذي ركّز على أنواع محدّدة من البيانات والمعلومات والمعارف، من قبيل تلك المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض، أو أنواع النظم الإيكولوجية، أو أنواع التلوث. وكان هناك أيضاً تركيز أكبر على جعل

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ب) أفاد ثمانية وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 21. وبالنسبة لـ 21 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 11 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم ثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 82 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد خمسة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 27 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 39 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	البيانات والمعارف متاحة وتحسين الاتصال والتثقيف والتوعية العامة مقارنة بتعزيز البحوث أو العناصر المتعلقة بالمعارف التقليدية. وحدّد عدد قليل من الأطراف أهدافاً وطنية تتعلق بالسياسات أو الأطر الشاملة لمعالجة مسألة توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها لتوجيه الإجراءات المتصلة بالتنوع البيولوجي.
22	(أ) قدّم مائة واثنا عشر طرفاً ما مجموعه 274 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 22، في حين لم يُقدّم 84 طرفاً هدفاً من الأهداف؛ (ب) أفاد أربعة وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 22. وبالنسبة لـ 28 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 8 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم سبعة وثلاثون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 85 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد سبعة وعشرون في المائة من الأطراف مؤشرات مكونة، وحدّد 26 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	يتضمن الهدف 22 العديد من العناصر الفريدة، ولكن عدداً قليلاً للغاية من الأطراف حدّد أهدافاً وطنية تغطي النطاق الكامل لهذا الهدف من الإطار. وكان عدد الأطراف التي حدّدت أهدافاً وطنية تتناول تمثيل ومشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة أكبر بقليل من عدد الأطراف التي حدّدت أهدافاً وطنية تتناول الوصول إلى العدالة أو المعلومات. وحدّد عدد قليل من الأطراف أهدافاً وطنية بشأن احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وثقافاتها أو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. ومن بين التدابير السياساتية المرتبطة بذلك الإدارة التي تقودها الشعوب الأصلية أو الإدارة المجتمعية، وخاصة مبادرات الحفظ؛ وبرامج إذكاء الوعي والمشاركة، بما في ذلك المشاركة المباشرة للمواطنين، من قبيل تلك التي تتضمن الترويج لمختلف المنتديات؛ وتعزيز أو وضع التدابير الإدارية و/أو القانونية.
23	(أ) قدّمت مائة وعشرة أطراف ما مجموعه 198 هدفاً وطنياً يتعلق بالهدف 23، في حين لم يُقدّم 86 طرفاً هدفاً من الأهداف؛	

الهدف العالمي	*الإحصاءات*[1]	موجز[2]
	(ب) أفاد ثمانية وستون في المائة من الأطراف بأن لديه هدفاً وطنياً واحداً على الأقل يتواءم إلى حد بعيد مع الهدف 23. وبالنسبة لـ 25 في المائة من الأطراف، كان أعلى مستوى مُبلّغ عنه من المواءمة لهدف وطني متوسطاً أو منخفضاً، في حين لم يُبلّغ 7 في المائة من الأطراف عن هذه المواءمة؛ (ج) قدّم أربعون في المائة من الأطراف معلومات عن وسائل التنفيذ المتعلقة بالهدف. وذكر 68 في المائة من هذه الأطراف أن وسائل التنفيذ الإضافية ضرورية؛ (د) حدّد ستة وعشرون في المائة من الأطراف المؤشرات المكونة، وحدّد 23 في المائة مؤشرات تكميلية، وحدّد 35 في المائة مؤشرات وطنية للهدف.	جنحت الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 23 إلى معالجة النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في التنفيذ، والمشاركة والقيادة الكاملة والمنصفة وذات المعنى والمستنيرة للنساء والفتيات على جميع المستويات. وتعلق عدد أقل من الأهداف بالحقوق المتساوية للنساء والفتيات أو بوصولهن المتساوي إلى الأراضي والموارد الطبيعية. وتضمنت أمثلة التدابير السياساتية وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، ووضع حصص ومعايير لتمثيل المرأة، وسياسات وطنية بشأن المساواة، وأدوات لتقييم ورصد دمج الاعتبارات الجنسانية ومعايير لمشاركة النساء والفتيات في أنشطة التنفيذ.